

عباس ينهي خدمات مستشاريه لمواجهة الأزمة المالية

بشأن أحداث القدس الأخيرة، وانتهى الاجتماع بالتأكيد على ضرورة استخدام جميع الوسائل التي تضمن مواجهة صفة القرن وتجلياتها على الأرض. وتبرهن المواقف على أن التصور الفلسطيني الذي يمثله أبو مازن قد يذهب بعيدا باتجاه اتباع سياسة النفس الطويل في مواجهة الضغوط الأميركية، وأن القرارات التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي سوف تشكل تصحيحا لصورة سلبية بشأن صرف وتوزيع الأموال.



واوضح طارق فهمي، رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية بالمرکز القومي لدراسات الشرق الأوسط في القاهرة، لـ "العرب"، أن السلطة تعاني أزمة مالية طاحنة ما يقتضي وجود خطة إصلاح اقتصادي للتعامل معها.

ويعدّ إقدام عباس على تلك القرارات جزءاً من إجراءات احترازية، حال فشل في إيجاد حل لمشكلة الرواتب التي تؤرقه بشكل أساسي، والتي قد تؤدي إلى انفجار الأوضاع ضده.

وتعرضت مصادر الدخل المباشرة للسلطة للتراجع بفعل الإجراءات الأميركية التي تعرّضت لها اتخذتها منذ فبراير، ووصل الوضع نروته باحتجاز العوائد الضريبية المستحقة من الجانب الإسرائيلي.

وأكد الخبير في الشؤون الفلسطينية، محمد جمعة، أن عباس يواجه أزمة جزاء تقليص المخصصات الإسرائيلية بفعل قانون التعويضات الذي يقضي بخصم أموال التعويض التي تقرها المحاكم للأسياسة التي فقدت أبنائها في مواجهات مع الفلسطينيين، وخصمها من المنع قبل وصولها للسلطة. وأضاف لـ "العرب"، أن الحديث عن الفساد تصاعد بشكل كبير في الضفة وغزة الأشهر الماضية بفعل الأزمات المالية التي تعرّضت لها حركتها فتح وحماس، ومن الممكن أن تفضي الإجراءات ذات الصيغة التقشفية لتهدئة الشارع، وحل وقتي للمشكلات الاقتصادية.

فيسبوك يحقّي بطرد
مستشاري عباس

19 ص

الرئيس اللبناني: لن أضغط على باسيل كما يطالب الكبار

في مواجهة مع الخصوم والحلفاء على حدّ سواء، ويبدو أن طموح الرجل في الوصول إلى قصر بعبدا يدفعه لتبني سياسة تفتقد لخطوط حمراء، ولا يخفي الرجل نزعة إلى كسر التوازنات القائمة، سواء من خلال محاولة ضرب صلاحيات رئيس الحكومة أو تحجيم الزعامات الطائفية الحالية.

ويُلام على الرئيس اللبناني عدم تدخله لوضع حدّ لباسيل الذي يخلفه في رئاسة التيار الوطني الحر وهو أحد أبرز الأحزاب المارونية على الساحة اللبنانية. ويقول محللون إن عون كان في محطات كثيرة من الصراعات التي خاضها باسيل طرفاً وليس حكماً، وآخرها في حادثة قبرشمون.

وتوجّه رئيس الحكومة في أكثر من مناسبة لقصير بعبدا لإقناع عون بضرورة إزالة اندفاع باسيل التي باتت مثار حنق لبس فقط للسياسيين بل للشارع اللبناني وعلى الأخصّ الدرزي والسني. ويظهر من تصريحات عون أنه يوافق على جميع خطوات صهره وبياركها، ويقول رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع، في إحدى إطلاقاته الإعلامية "كل اجتماع مع الرئيس عون كان ينتهي بدعوة بوس تيريز، على أساس أن نتفاهم مع باسيل".

رام الله - انتهى الرئيس الفلسطيني محمود عباس خدمات مستشاريه، "بصفتهم الاستشارية"، بصرف النظر عن سمياتهم أو درجاتهم، وقرّر إلغاء العمل بالقرارات المتعلقة بهم، وإيقاف الحقوق والامتيازات المترتبة على صفتهم.

وأصدر عباس قراراً الإثنين بإلزام رئيس وأعضاء الحكومة بإعادة المبالغ التي تقاضوها عن الفترة التي سبقت تاشيرة الرئيس الخاصة برواتبهم ومكافاتهم، مشدداً على الوفاء بالمبلغ المستحق عليهم دفعة واحدة.

وأمر باستعادة كافة المبالغ التي تقاضها رئيس وأعضاء الحكومة الـ17 كبدل إيجار، ممّن لم يثبت استنجاؤه لعقار خلال الفترة الماضية.

وكشفت مصادر فلسطينية لـ "العرب"، أن المكافآت التي يتقاضها أعضاء الحكومة توازي قيمة رواتبهم الأساسية، وهو ما كان مثار انتقادات واسعة.

وأشارت إلى أنّ مستشاري عباس كانوا يتقاضون مكافآت تصل إلى 10 مليون دولار شهرياً، يساهم توفيرها في حل جانب من الأزمة المحتدمة، بالتوازي مع قرارات أخرى ذهبت إليها وزارة المالية من خلال مشاوراتها مع إسرائيل، ربطت بين تمسكها بالمكافآت مقابل توفير أموال المقاصة في توقيتاتها.

وبدت قرارات الرئيس الفلسطيني كجزء من مخطط طويل النفس قرر اتّباعه لمواجهة تراجع مخصصات المانحين للسلطة الفلسطينية، على إثر توقف المساعدات الأميركية ردّاً على رفض السلطة الفلسطينية خطة السلام التي تعتمزم الإدارة الأميركية الإعلان عنها رسمياً بعد الانتخابات الإسرائيلية.

ويحلل توجّهه عباس إلى هذا الخيار رسالة سياسية، مفادها أنه يستطيع التعامل مع الموقف الحالي الصعب، وسوف يستمر في رفضه للخطة الأميركية، ولديه أدوات تمكنه من التغلب على بعض التحديات، من بينها التقشف. ويشكل الطريق الذي يسلكه الرئيس المحيطة بالرئيس، وهو ما حدّ منه كثيرون. وقال متابعون إن خطة التقشف التي بدأها عباس بمكتبه الخاص وأعضاء الحكومة، سوف تتسع وتشمل دوائر وقطاعات أخرى الفترة المقبلة، وأنّ الدعم الشعبي الذي يلقاه في ظل موقفه من الخطة الأميركية للسلام يجعل هذه القرارات محلّ ترحيب شعبي.

وجاء القرار بعد أيام من عقد اللجنة المركزية لمنظمة التحرير للاجتماع تشاوري

وكانت تركيا وروسيا وإيران قد توصلت مطلع الشهر الجاري خلال اجتماع في كازخستان إلى وقف إطلاق النار، في إلب سرعان ما انهار بعد أربعة أيام فقط، وسط اتهام دمشق هيئة تحرير الشام بخرق الاتفاق عبر استهداف القاعدة العسكرية الروسية حميميم باللاذقية.

وتكشف التطورات الأخيرة بأن الهذبة المنهارة لم تكن سوى استراحة محارب لأطراف النزاع، وأن الحديث الذي تراقق عن توجّه لحل عقدة إلب دبلوماسياً عبر إعادة إحياء اتفاق سوتشي، لم يكن سوى ذرّ رماد على العيون.

ويعود اتفاق سوتشي إلى سبتمبر الماضي بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان، في مدينة سوتشي الروسية المطلة على البحر الأسود، وأوقف ذلك الاتفاق عملية عسكرية ضخمة مرتقبة للجيش السوري وللموالين له على إلب. ويقضي الاتفاق بإنشاء منطقة عازلة في عمق محافظة إلب مع سحب الأسلحة الثقيلة وإبعاد الجماعات الجهادية صاحبة اليد الطولى إلى الحدود مع تركيا إلى حين إيجاد حل لمعضلتها.

وبدا واضحاً بعد مرور أشهر عن الاتفاق أن تركيا لم تكن جادة حقيقة في تنفيذ تعهدها، وأن هدفها كان في الأساس ربح الوقت، وتكرس هذا الاعتقاد حينما فتحت المجال أمام هيئة تحرير الشام في ديسمبر الماضي لوضع يدها على كامل المحافظة ومحيطها.

هذا الوضع دفع دمشق إلى تحريك قواتها في فبراير الماضي، ليصدر في أبريل الماضي ضوء أخضر روسي بتصعيد العمل العسكري في محيط إلب.

وحاولت تركيا على مدى الأسابيع الماضية التوصل لتفاهات مع الجانب الروسي بشأن إلب بالتوازي مع تصعيد لغتها الدبلوماسية ضد الأكراد في شرق الفرات، ولم تخل مفاوضات أنقرة مع موسكو من مفاوضات، وبدا واضحاً الآن أن تركيا كانت في الأساس تسعى إلى اتفاق "جيد" مع الولايات المتحدة.

أنقرة تستعدّي موسكو في أول تلاق مع واشنطن في سوريا

روسيا ترسم بالنار حدود تركيا في إلب



تركيا تتجاوز الخطوط الحمراء

فصائل جهادية من قبيل جيش العزة وفيلق الشام، إلى جانب إحدى أكبر نقاط المراقبة التركية النقطه التاسعة الموجودة في مورك، إلى جانب النقطة العاشرة في شير مغار.

وتخشى تركيا أن تقضي سيطرة الجيش السوري على خان شيخون إلى محاصرة النقطتين اللتين تتمركز فيهما قواتها، وفصل ريف حماة عن إلب، وهذا ما قد دفعها إلى إرسال تعزيزات عسكرية ضخمة لدعم الفصائل الجهادية التي تقودها جبهة فتح الشام (النصرة سابقاً) في المدينة.

وكانت تركيا وروسيا وإيران قد توصلت مطلع الشهر الجاري خلال اجتماع في كازخستان إلى وقف إطلاق النار، في إلب سرعان ما انهار بعد أربعة أيام فقط، وسط اتهام دمشق هيئة تحرير الشام بخرق الاتفاق عبر استهداف القاعدة العسكرية الروسية حميميم باللاذقية.

وتعقد تركيا أن الولايات المتحدة قد تدعمها في مشروعها الانفصالي في حال نجحت في تقديم حزمة من المغريات، من بينها دعم وجهود واشنطن في محاربة إيران في شرق سوريا من خلال الفصائل الجهادية والمقاتلة الموالية لها، وأيضا الحيلولة دون نجاح مساعي روسيا في فرض سيطرة الحكومة السورية على كامل أراضيها.

وقد تتلاقى الطموحات التركية مع الأهداف الأميركية بيد أن المسألة ليست بهذه السهولة، خاصة وأن العلاقة بين الجانبين شتة للغاية، وهناك حالة من الاندماج الثقبة بينهما، فضلاً عن كون الولايات المتحدة ما تزال حريصة على علاقتها مع حليفها في محاربة داعش أي الأكراد.

في المقابل فإن روسيا لن تسمح لتركيا بتدمير مشروعها لأنه يتعارض مع استراتيجيتها المبنية على استعادة دمشق السيطرة على كامل أراضيها، بما في ذلك إلب ومحيطها.

وتشكل الغارات الروسية السورية على الرتل العسكري التركي رسالة واضحة من موسكو إلى أنقرة بأنها مستعدة للذهاب إلى أبعد مدى لاستعادة القوات الحكومية إلب.

وحقق الجيش السوري بدعم جوي من روسيا في الأيام الأخيرة تقدماً سريعاً في ريف إلب الجنوبي، ونجح في اختراق مدينة خان شيخون من الجهة الشمالية الغربية، فيما يسعى إلى تطويق المدينة من الجهة الشرقية.

وتحظى خان شيخون بأهمية استراتيجية لجهة أنها تقع على الطريق الدولي الرابط بين العاصمة دمشق وحلب، فضلاً عن كون أن سيطرة الجيش عليها سيمنحها فصل ريف إلب الجنوبي عن ريف حماة الشمالي، حيث توجد

وتزامنت تلك الخطوات مع شنّ القوات التركية بدعم من الفصائل السورية عمليتين عسكريتين: الأولى في العام 2016 تحت مسمى "درع الفرات"، في ريف حلب، تحت غطاء مقارعة تنظيم داعش، ولم تحدث في تلك العملية أي مواجهة مع التنظيم الجهادي بل كانت مجرد تسليم للمناطق مثل أعزاز والباب 2018 أطلقت أنقرة عملية جديدة "عصن الزيتون" استهدفت مدينة غفرين الواقعة في ريف حلب، ونتج عن ذلك التدخل تهجير الآلاف من الأكراد، وتوطين النازحين السوريين (عرب سنة).

وفي خضم ذلك عمدت تركيا إلى تترك كل المناطق التي سيطرت عليها بشكل مباشر أو غير مباشر عبر الفصائل الموالية لها، سواء بتغيير أسماء الأنهج والشوارع وتغيير المناهج الدراسية، وبناء مراكز صحية وغيرها من المؤسسات العامة.

وتعقد تركيا أن الولايات المتحدة قد تدعمها في مشروعها الانفصالي في حال نجحت في تقديم حزمة من المغريات، من بينها دعم وجهود واشنطن في محاربة إيران في شرق سوريا من خلال الفصائل الجهادية والمقاتلة الموالية لها، وأيضا الحيلولة دون نجاح مساعي روسيا في فرض سيطرة الحكومة السورية على كامل أراضيها.

وقد تتلاقى الطموحات التركية مع الأهداف الأميركية بيد أن المسألة ليست بهذه السهولة، خاصة وأن العلاقة بين الجانبين شتة للغاية، وهناك حالة من الاندماج الثقبة بينهما، فضلاً عن كون الولايات المتحدة ما تزال حريصة على علاقتها مع حليفها في محاربة داعش أي الأكراد.

في المقابل فإن روسيا لن تسمح لتركيا بتدمير مشروعها لأنه يتعارض مع استراتيجيتها المبنية على استعادة دمشق السيطرة على كامل أراضيها، بما في ذلك إلب ومحيطها.

وتشكل الغارات الروسية السورية على الرتل العسكري التركي رسالة واضحة من موسكو إلى أنقرة بأنها مستعدة للذهاب إلى أبعد مدى لاستعادة القوات الحكومية إلب.

وحقق الجيش السوري بدعم جوي من روسيا في الأيام الأخيرة تقدماً سريعاً في ريف إلب الجنوبي، ونجح في اختراق مدينة خان شيخون من الجهة الشمالية الغربية، فيما يسعى إلى تطويق المدينة من الجهة الشرقية.

وتحظى خان شيخون بأهمية استراتيجية لجهة أنها تقع على الطريق الدولي الرابط بين العاصمة دمشق وحلب، فضلاً عن كون أن سيطرة الجيش عليها سيمنحها فصل ريف إلب الجنوبي عن ريف حماة الشمالي، حيث توجد

تدخل تركيا المباشر في دعم وإسناد الجماعات الجهادية في ريف إلب الجنوبي والردّ الروسي الحازم يشيان بأن التقارب التكتيكي بين موسكو وأنقرة شارف على نهايته، وأن سوريا أمام فصل جديد ينذر بمواجهة مريرة بين الجانبين.

دمشق - يشهد الشمال السوري تطورات دراماتيكية قد تنتهي بمواجهة مباشرة بين القوى الإقليمية والدولية المتصارعة على الأرض السورية، ولعل التطور الأبرز ذلك الذي استجد في إلب شمال غربي البلاد حينما سارعت تركيا إلى إرسال العشرات من الآليات والمدربات المحملة بالذخائر لنجدة هيئة تحرير الشام، التي يضيق الجيش السوري، بدعم روسي، الخناق عليها في مدينة خان شيخون الاستراتيجية.

وقوبلت الخطوة التركية المثيرة بصّد من قبل سلاح الجو الروسي والسوري وسط اتهام دمشق لأنقرة بدعم الجماعات الإرهابية، مشدداً في بيان للحزب "هذا السلوك العدواني للنظام التركي لن يؤثر بأي شكل على عزيمة وإصرار الجيش العربي السوري على الاستمرار في مطاردة فلول الإرهابيين في خان شيخون وغيرها، حتى تطهير كامل القرب السوري من الوجود الإرهابي". وهذه المرة الأولى التي تحصل فيها مواجهة مباشرة بين أنقرة من جهة وموسكو ودمشق من جهة أخرى منذ إسقاط تركيا الطائرة الروسية سوخوي 24 فوق جبل التركمان في محافظة اللاذقية في نوفمبر 2015، في تحول يُنذر بانتهاق التقارب التكتيكي في سوريا بين روسيا وتركيا منذ المصالحة بينهما في العام 2016.

الغارات الروسية السورية على الرتل العسكري التركي رسالة واضحة من موسكو لأنقرة بأنها مستعدة للذهاب إلى أبعد مدى لاستعادة القوات الحكومية إلب

وبغض النظر عن التصريحات الدبلوماسية التي يطلقها المسؤولون الأتراك بشأن الحفاظ على وحدة سوريا، والزعم بأن محاربتهم للأكراد تندرج في سياق تحقيق هذا الهدف، إلا أن الواقع الميداني ينطق بعكس ذلك فتركيا لطالما عدت الشمال السوري جزءاً منها، وأن اتفاقية "لوزان" التي وقعت في العام 1923 سلبتها أحقيتها في تلك المنطقة، وأنه حان الوقت لتصحيح هذا الوضع بإعادة ضمّ هذا الجزء إليها.

وبدأت تركيا منذ اندلاع النزاع المسلح في سوريا في بداية العام 2012 تكريس واقع جديد في الشمال من خلال دعم الفصائل الجهادية والمقاتلة في مواجهتهم مع القوات الحكومية، واضطرت أمام تراجع الدعم الأميركي والغربي عموماً إلى عقد اتفاقيات مع الجانب الروسي، كتسليم الغوطة الشرقية في ريف دمشق (2018)، وقبلها حلب (2016)، دون تجاهل دورها في الجنوب (2018). ويرى خبراء أن تركيا لم تكن في واقع الأمر الطرف الخاسر من تلك الاتفاقيات، بل إنها كانت مستفيدة منها لجهة تكديس المئات من الفصائل المنتشرة في عموم سوريا على الشريط الحدودي للدفاع عن مشروعها الانفصالي.